

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٩٢

الأربعاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة ترويلوس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة سايلو
	الصين	السيد جانغ ديانين
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو ميينغونو
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل (٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس

(٢٠١٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1908677 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل

(٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها ممثلو الدول الثلاث التي شاركت في رئاسة بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس، وهي كوت ديفوار، وفرنسا، وألمانيا.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

قام مجلس الأمن بإيفاد بعثة إلى مالي وبوركينا فاسو في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس. وشارك في رئاستها ممثلو كوت ديفوار وفرنسا وألمانيا. ركزت البعثة على تعزيز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ودعم تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومتابعة الحالة في بوركينا فاسو. والمذبحة المروعة في قرية أوغوساغو التي حدثت أثناء رحلتنا أثرت علينا جميعا تأثيرا شديدا. ندنا إلى جانب جميع محاورنا بهذا الهجوم الوحشي بأشد عبارات الإدانة وأعربنا عن تضامننا الكامل مع كافة أطراف شعب مالي فيما يتعلق بتلك الحادثة الأليمة.

لقد رافقتنا رئيسة لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن في الاتحاد الأوروبي، التي دعيت إلى المشاركة في هذه الزيارة في إطار التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ذات الصلة المشاركة في دعم بلدان منطقة الساحل، ولم يتمكن رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي وجهت إليه الدعوة

أيضا، للأسف من المشاركة بسبب التزامات سابقة. وتماشيا مع الترتيبات على الأرض، سأركز بشكل خاص على الزيارة إلى مالي قبل أن أعطي الكلمة إلى الزميلين من ألمانيا وكوت ديفوار، اللذين سيتطرقان على التوالي للجزئين المتعلقين ببوركينا فاسو والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن الهدف من الزيارة التي قمنا بها إلى مالي كان تقييم حالة تنفيذ التدابير ذات الأولوية المحددة في أحدث ولاية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على خلفية جلسة مجلس الأمن على المستوى الوزاري التي ستعقد في ٢٩ آذار/مارس، والتي ستمثل فرصة لاتخاذ قرارات هامة بشأن الدعم الدولي في المستقبل لعملية السلام في مالي وكذلك مستقبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي نفسها.

التقى أعضاء المجلس مع الرئيس كيتا ورئيس الوزراء وغيرها من المسؤولين الحكوميين وممثلي المعارضة وأعضاء المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية. كما شاركنا في اجتماع للجنة متابعة الاتفاق جمع بين الأطراف المالية وأعضاء جهود الوساطة الدولية. وعقد اجتماع أيضا مع مختلف الكيانات الأمنية في مالي ومنطقة الساحل المشار إليها في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وأخيرا، نظم حفل تابين تكريما لذكرى حوالي ٢٠٠ من حفظة السلام التابعين للبعثة الذين قضوا أثناء تأدية واجبهم أقيم عند نصب التذكاري للبعثة في باماكو.

وخلال تلك الاجتماعات، أحطنا علما بالتقدم الكبير المحرز منذ آخر تجديد لولاية البعثة في حزيران/يونيه الماضي، أي إجراء الانتخابات الرئاسية بدعم من مجموعات في شمال البلد واستمرار تحقيق اللامركزية وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصدار مرسوم بشأن معايير الإدماج فيما يتعلق بالجيش المعاد تشكيله في المستقبل. ولاحظنا أن التقدم الأولي أحرز نتيجة الالتزام المتجدد من جانب الأطراف المالية

كل جهد ممكن للخروج من دوامة العنف الرهيبة التي سادت في الوسط عدة أشهر مع العواقب المأساوية للسكان المحليين. وشجعنا البعثة على مواصلة مهمتها في حماية المدنيين هناك، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة، الأمر الذي ربما ينبغي تعزيزه. كما طالبنا أيضا ببذل كل ما يمكن لضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة من العقاب.

وأخيرا، وقبل مغادرة المنصة أود أن أقول كلمة عن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. أود ببساطة أن أقول أن هدف بعثتنا في هذا الصدد كان هو الوقوف على تفعيل القوة المشتركة، ومناقشة سبل تعزيز فعالية الأدوات التي أنشأها المجلس لدعمها. وبصفة خاصة، شدد قادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذين اجتمعنا بهم، فكرة مواءمة طرائق الاتفاق التقني دون التشكيك في صميم وظائفه، بغية مواءمته مع احتياجات القوة المشتركة. وسيكون اجتماع الغد على المستوى الوزاري بشأن القوة المشتركة، برئاسة وزير خارجيتنا فرصة لمتابعة تفكيرنا في هذا الصدد، في ظل روح التعاون السائدة، في الفترة التي تسبق الأعمال التحضيرية للتقرير المقبل للأمين العام، والمواعيد النهائية المقبلة التي حددها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وأود، بالنيابة عنا جميعا، أن أعرب عن خالص شكرنا لجميع أعضاء الأمانة العامة الذين عملوا في نيويورك وفي الميدان، لتنظيم وإيفاد البعثة. وأشير بصفة خاصة إلى أعضاء شعبة شؤون مجلس الأمن، والمتترجمين الشفويين، وموظفي الأمن، والأفرقة من إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والبعثة المتكاملة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والفريق القطري في بوركينا فاسو، وجميع الأفرقة التي أنجزت مثل هذا العمل الممتاز. لقد كان عملهم والتزامهم أمرا مثاليا وكان له دور رئيسي في ضمان نجاح البعثة. وأشكرهم من أعماق قلبي والنيابة عنا جميعا.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

في أعقاب التوقيع على ميثاق السلام والجهود اليومية التي يبذلها رئيس الوزراء والوزير بوارى، من بين آخرين، وإنشاء إطار دولي قوي دعما لعملية السلام التي تركز على أدوات من قبيل المعايير الواردة في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) ومشاركة مراقب مستقل وتنفيذ نظام الجزاءات.

وقد أكد جميع المحاورين الدور الحوري الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم هذه الجهود.

كما أكدنا أيضا توقعاتنا الثابتة، بالإشارة على سبيل المثال، إلى أن مجلس الأمن لا ينظر إلى استمرار الالتزام الاستثنائي للمجتمع الدولي تجاه مالي إلا في إطار التنفيذ الحقيقي لاتفاق السلام. ولذلك، أعربنا عن الأسف لأن العديد من التدابير ذات الأولوية الواردة في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) لم تنفذ بحلول الموعد النهائي في آذار/مارس، ولا سيما فيما يتعلق بالإدماج الفعلي لـ ١٠٠٠ من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة المالية، وتفعيل السلطات المؤقتة، وإقامة منطقة إنمائية خاصة في الشمال.

وشددنا على الحاجة إلى التعجيل بإعطاء الأولوية لتنفيذ الاتفاق. كما شددنا على الأهداف ذات الأولوية في عملية الاستعراض الدستوري، وتحديد خطة شاملة وجدول زمني واضح لإعادة نشر القوات المسلحة المالية في شمال البلد، وإنشاء منطقة إنمائية خاصة في الطرف الشمالي. ومن هذا المنطلق، شجعنا الجهات الفاعلة المالية على أن تقدم في أقرب وقت ممكن خارطة طريق جديدة واقعية وملزمة وتركز على عدد محدود من الأولويات.

وبطبيعة الحال، فإن الحالة في وسط البلد عقب الهجمات التي وقعت في مقاطعة بانكاس كانت أيضا في صميم مناقشاتنا مع جميع الجهات الفاعلة التي التقينا بها، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني. وقد اتفقنا جميعا على أن هناك حاجة ماسة إلى بذل

ومثلي المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهو ما سيتناوله بالتفصيل زميلنا ممثل كوت ديفوار في وقت لاحق. لقد استقبلنا الرئيس كابوري، الذي عقد اجتماعا مطولا وجماعيا جدا معنا. وأود أن أدلي بثلاث نقاط مهمة.

أولا، في حين لا يوجد في بوركينا فاسو ما يعادل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن للأمم المتحدة فريق قوي هناك. والسيد شمباس الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل منهمك جدا في وضع استراتيجية فوية للأمم المتحدة على أرض الواقع. لقد اجتمعنا مع المنسقة المقيمة، متسي ماكيكا التي تركت لدينا انطبعا إيجابيا جدا. وهي ملتزمة التزاما عميقا. كما رأينا أنها قد جعلت كامل فريق الأمم المتحدة يعمل سويا ككيان واحد، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة. وقبل ذلك، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعا مع لجنة بناء السلام. لقد شهدنا على أرض الواقع الدور المهم الذي يقوم به صندوق بناء السلام، على النحو الذي أشار إليه محاورونا.

وبعبارة أخرى، هناك فريق جيد تابع للأمم المتحدة في الميدان.

ثانيا، يجب أن نتصدى للتحديات. وكما قلت في مستهل كلمتي، فقد مر البلد بوقت عصيب جدا. إن الحالة الأمنية ليست هشة فقط على طول الحدود مع مالي والنيجر، بل أيضا في مناطق أخرى، وهو أمر يبعث على القلق حقا. وهناك توتر طائفي، كما هو الحال في مالي. كذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية هشة جدا. وفي بوركينا فاسو أيضا، المدارس والمراكز الصحية مغلقة. ويوجد ١٤٠,٠٠٠ مشرد. وأشار الكثيرون أيضا إلى تغير المناخ، الذي له عواقب وخيمة على الحالة الأمنية في الميدان.

أعطي الكلمة الآن للسفير هيوغن.

السيد هيوغن (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، سيدي، أن أردد ما قلتم قبيل نهاية إحاطتكم الإعلامية بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء الفريق، ولا سيما أعضاء شعبة شؤون مجلس الأمن، الذين قاموا بعمل ممتاز. وأذنوا لي أيضا، بتوجيه الشكر خاصة للمتزوجين الشفويين. إن ما قاموا به يجلب عن التصديق. شخصان يقفان لمدة ثلاثة أيام، من الصباح حتى المساء، لمحاولة القيام بالترجمة الشفوية. لا بد لي أن أعترف بأن فرنسيتي ليست دائما مثالية، ولهذا فإن أداءهما كان رائعا بصفة خاصة. وأود أيضا أن أشكر أعضاء الفريق الأممي.

وأود أيضا أن أشكر فرنسا، وكوت ديفوار. لقد كانت هذه تجربة ممتعة جدا بالنسبة لي وهي أيضا أول مرة تكون هناك بعثة تشترك في قيادتها ثلاثة بلدان. وكان التعاون فيما بين الأعضاء الذين قاموا بهذه الزيارة باعنا على الارتياح. وفي بعض الأحيان، أعاد لنا ذلك ذكريات رحلات قمت بها مع أصدقائي في المدرسة الثانوية. ومن ناحية أخرى، كانت تلك أيضا رحلة مضنية جدا. وكان هناك زميلان لن أذكر اسميهما، بقيا في باريس لبضعة أيام قبل عودتها إلى نيويورك.

أما بالنسبة لبوركينا فاسو، فأعتقد أن زيارتنا هناك كانت في وقت مناسب للغاية. لقد مر البلد بوقت عصيب جدا. ونقل أعضاء مجلس الأمن رسالة دعم، وصدقة، وتضامن، أعتقد أنها فُهمت من جانب جميع محاورينا. ولقد أحسن استقبالنا في جميع لقاءاتنا. وامتد البرنامج ليوم كامل، منذ وصولنا في الصباح حتى مغادرتنا في المساء. وكان جدول أعمالنا مزدحما جدا - إلى حد الجنون تقريبا - ولكنه كان مثيرا للاهتمام جدا. وقد التقينا مع كامل فريق الأمم المتحدة هناك، وكذلك مع مثلي المجتمع المدني، بمن فيهم رؤساء البلديات. ولا بد لي من القول، أنه كما كان الحال في مالي، بُهرنا جميعا من كفاءة مثلي المجتمع المدني ونشاطهم والتزامهم. وعقدنا اجتماعات مطولة مع كبار الوزراء

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود، سيدي، أن أنقل اعتذار السفير أدوم إلى أعضاء المجلس الآخرين عن عدم تمكنه من المشاركة في هذه الجلسة الهامة بشأن عودة بعثة المجلس إلى منطقة الساحل.

أشكركم على إعطائي الفرصة لكي أقدم، بالنيابة عن الممثل الدائم لكوت ديفوار، سعادة السيد ليون أدوم، موجزا للمناقشات التي دارت حول المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل خلال زيارة مجلس الأمن لمنطقة الساحل في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس.

في ٢٣ آذار/مارس، نظم وفد مجلس الأمن إفطار عمل من الساعة ٨/٠٠ إلى الساعة ٩،٣٠، مع قوات الأمن المذكورة في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، وهي القوات المسلحة المالية، والقوة المشتركة للمجموعة الحماسية لبلدان منطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية بارخان، وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل. وركزت هذه المناقشات على التعاون بين تلك القوى المختلفة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التنسيق في مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل. وأبرزت أهمية التنسيق وتبادل المعلومات بين هذه القوات، فضلا عن تكاملها، على الرغم من أنها تعمل في إطار ولايات مختلفة وفي ظل تحديات مستمرة.

عقد وفد مجلس الأمن أيضا جلسة عمل مع ممثلي القوة المشتركة بشأن الجوانب الأمنية لأنشطة المجموعة الحماسية لبلدان منطقة الساحل، وحضرها العميد حنينا ولد سيدي، قائد قوة القوة المشتركة؛ والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الحماسية لبلدان منطقة الساحل؛ فضلا عن وزير خارجية بوركينا فاسو ومالي. وابلغوا أعضاء المجلس بالجهود المبذولة لتفعيل القوة المشتركة، وضمان التقييد بإطار الامتثال

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الداخلية، شجعنا الحكومة على انتهاج طريق الإصلاحات الديمقراطية داخل البلد. وقد بدأت هذه الإصلاحات قبل ثلاث سنوات، وشجعنا أعضاء الحكومة على الاستمرار في إصلاح الدستور، وتنظيم الانتخابات، وإصلاح النظام التعليمي. وحثناهم أيضا على تنفيذ القوانين التي سُنّت حول مكافحة الفساد، مشددين على ضرورة عدم التسامح إطلاقا مع الفساد. وشددنا أيضا على أهمية إعادة فتح المدارس والمراكز الصحية، فضلا عن بناء مساكن جديدة، بالنظر إلى التركيبة الديمغرافية للبلد. وأخيرا، شددنا على ضرورة العمل على تخفيف حدة التوترات بين مختلف الطوائف العرقية.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد ذكرنا عدة مرات أن هناك تقارير دامغة عن عمليات إعدام لمدنيين تمت بإجراءات موجزة على أيدي قوات الأمن. وقد طالبنا بإجراء تحقيقات قضائية نزيهة لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونقلنا رسالة مفادها أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار احترام حقوق الإنسان. تتعلق الرسالة الهامة الأخيرة بالنساء والأطفال الذين عانوا أكثر من غيرهم في الأزمة. ويجب أن نحميهم وأن نعزز مشاركة المرأة في البرلمان وفي الإدارة. وفي ضوء التركيبة الديمغرافية، لا بد أيضا من دعمها من أجل تنظيم الأسرة.

أخيرا، وبعد مناقشات طويلة مع الحكومة، تكون لدينا انطباع بأن الحكومة ملتزمة حقا بالقيام بما يجب القيام به. ويجب أن نعترف بالحالة الصعبة المتعلقة بالميزانية والأمن، ولكن الحكومة مستعدة لاتخاذ إجراء بشأن حقوق الإنسان. وحتى قبل أن تثار النقطة المتعلقة بضمان وجود نظام قضائي قوي، أشار المسؤولون إلى أهمية احترام حقوق الإنسان.

كما قلت من قبل، كانت هذه زيارة جيدة. سأختتم كلمتي بالقول بأننا بحاجة إلى الاستمرار في تحسين الحالة ورؤيتها من منظور منع نشوب الصراعات. اعتقد أن الزيارة كانت أساسية، ولكن علينا أن نستمر في الانخراط مع البلد والمنطقة.

والاجتماعية في المنطقة الجغرافية للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل. وشارك في هذا الاجتماع أيضا السيد مامان سيديكو، والعميد حننا ولد سيدي، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وممثل الاتحاد الأوروبي، والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوركينا فاسو.

بعد أن ذكر بأن بوركينا فاسو تنفق ٢٢ في المائة من ميزانيتها على الدفاع والأمن الوطنيين، تشاطر أعضاء الحكومة خططهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الضعيفة في البلد، وأبرزوا الأعمال الجارية من أجل إعادة فتح المدارس.

كما أعربوا عن استعدادهم لضمان احترام حقوق الإنسان وإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن قوات الدفاع والأمن قد ارتكبتها. وأبلغ أعضاء حكومة بوركينا فاسو أعضاء المجلس بتعزيز تعاونه مع بلدان ساحل غرب أفريقيا - كوت ديفوار وغانا وتوغو وبنن - بشأن المسائل الأمنية، نظرا لخطر زيادة عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بأولويات بوركينا فاسو، لاحظ أعضاء المجلس الجهود الجارية الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك عنصر الشرطة التابع لها، وتنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية وبناء قدرات الأمانة الدائمة للمجموعة الحماسية وتمكين المرأة. كما تم إبلاغ وفد المجلس بالقيود التي تحول دون قيام القوة المشتركة بمهامها على الوجه الأكمل، ولا سيما بسبب عدم كفاية ترتيبات الدعم ونقص المعدات ومحدودية الهياكل الأساسية وعدم كفاية التدريب.

واستقبل فخامة الرئيس، السيد روش مارك كريستيان كابوري، أعضاء وفد مجلس الأمن في نهاية فتره إقامتهم، وأعاد تأكيد أولويات بلده بصفتها رئيس المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل بتأييد جميع المعلومات التي سبق أن نقلها أعضاء

لحقوق الإنسان. وأشار العميد هانينا ولد سيدي إلى أن القوة المشتركة تمكنت من إجراء ثلاث عمليات منذ بداية ٢٠١٩، على الرغم من التأخيرات الناجمة عن الهجوم الإرهابي على مقر المجموعة الحماسية في سفاري في حزيران/يونيو ٢٠١٨.

بينما سلطت المبادلات الضوء على التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في تشغيل القوة المشتركة، أكدت أيضا الصعوبات المرتبطة بأحكام الاتفاق الفني. وتشمل هذه العقبات، على سبيل المثال، القيود الإقليمية المفروضة على الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، عملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ونتيجة لذلك، لا يستفيد من هذا الدعم سوى كئيبتين من الكتائب السبع التابعة للقوة المشتركة العاملة على الأراضي المالية. ولذلك تتطلب الصعوبات تنقيح الاتفاق الفني بغية مواءمته على نحو أفضل مع الحقائق في الميدان وتعزيز فعالية القوة المشتركة.

في معرض رد قائد القوة المشتركة على الشواغل التي أعرب عنها عدد من أعضاء المجلس، طمأنهم عن الجهود المبذولة لتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان في تسيير العمليات، بمساعدة من الشركاء. وأقر قائد القوة بأن احترام الإطار والقيام بالأعمال المدنية والعسكرية أمران أساسيان لكسب قلوب السكان في المناطق المتضررة ونيل تعاونهم.

إن حضور أشخاص من شتى المشارب قدمهم إلى أعضاء المجلس السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس دولة مالي، ورئيس الوزراء سوميلو بوبيي مايجا، وحضور أعضاء من المجتمع المدني وأعضاء من المعارضة السياسية، مكن أعضاء المجلس من تفهم المشاكل التي يواجهها شعب مالي من حيث توقعاته السياسية والاجتماعية والأمنية.

خلال مرحلة عملية واغادوغو، عقد المجلس جلسة عمل مع أعضاء من حكومة بوركينا فاسو، الذين أوجزوا أولويات بوركينا فاسو كجزء من الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالفرنسية):
أود أن أقول بضع كلمات، متكلما بالفرنسية كي لا أُحِلَّ بالأجواء الفرنكوفونية لهذه الجلسة. بالنيابة عنا جميعا، أود أن أحیی أصدقاءنا الفرنسيين على دعمهم اللوجستي ومساعدتهم الممتازين طوال مدة البعثة. كما كان أداء خبراء الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو شعبة شؤون مجلس الأمن والمترجمون الشفويون، ممتازا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المجلس، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على التزامهم وجهودهم الجماعية وجميع موظفي الأمانة العامة الذين قاموا بالأعمال التحضيرية للبعثة، كما أشكر الجميع على الطريقة المثالية التي أدوا بها مسؤولياتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥

حكومته. وأعرب الرئيس كابوري عن التزامه بتكثيف الجهود المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في المناطق المتضررة. وشدد أيضا على ضرورة استعراض الاتفاق التقني بغية كفالة حصول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على دعم كاف من بعثة الأمم المتحدة من أجل تحسين الكفاءة. هذا هو الموجز الذي أردت تقديمه عن اجتماعات مجلس الأمن التي عُقدت بشأن القضايا ذات الصلة بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

في الختام، بالنيابة عن السفير أدوم، أود أيضا أن أشكر فريق الأمانة العامة على مساعدته القيمة، التي ساهمت في نجاح بعثة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير إيبو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.